محضر الاجتماع التاسع

للجنة المخطط الاستراتيجي

للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

(الأرابوساي)

الفترة من 11 - 15 فبراير 2018

المملكة العربية السعودية

محضر الاجتماع التاسع للجنة المخطط الاستراتيجي

للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

(الأرابـــوساي)

خلال الفترة من 11-15 فبراير 2018

تبعاً للدعوة الموجهة من قبل الأمين العام للمنظمة إلى أعضـاء لجنة المخطط الاسـتراتيجي وذلك بعد التنسيق بينه وبين رئيس الجهاز المستضيف ورئيس اللجنة لحضور الاجتماع التاسع للجنة المخطط الاسـتراتيجي بالمملكة العربية السـعودية خلال الفترة 11-15 فبراير 2018 حيث حضـر يوم الافتتاح السيدات والسادة الآتي ذكرهم:

الأجهـــزة	أسمـاء المشاركـين	الصفـة
ديوان المحاسبة بدولة الكويت	السيد/ محمـد عبيـد الدوسـري	رئيس اللجنة
الأمانـــة العامـــة	السيد/ منجـــي الحَمامـــي المشـــرف العـــام بالمنظمـــة	مقرر اللجنة
ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية	السيد/ علـي بن عبـدالله الغامـدي السيد/ محمـد بن سليمـان بن دليـل	عضـــو
ديوان المحاسبة بدولة الكويت	السيدة/ نادية عبدالرحمن الحميدي السيدة/ حصـة إبراهيـم الأنبـعي	عضـــو
ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية	السيد/ القاضـي/ وسيـم أبوسعـد السيد/ عمـــر الدغيلـــي	عضـــو
مبادرة تنمية الإنتوساي IDI	السيد/ عبدالحكيـــم بـــن الأزرق	ضيـــف

وقد تعذر عن حضـور الاجتماع ممثل ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين وممثل الجهاز المركزي للرقابـة والمحاسـبـة بـالجمهوريـة اليمنيـة وممثل محكمة الحسـابات بالجمهورية الإسـلامية الموريتانية وممثل ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق.

وحيث نصت المادة التاسعة من اللائحة التنظيمية للجنة "لا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة إلاّ بحضور نصف أعضائها على الأقل من بينهم الرئيس أو نائبه" تمّ تمرير المحضر على الأعضاء الذين تعذر حضورهم الذين وافقوا عليه واعتمدوه بعد إدخال التعديلات التي رأوها مناسبة، وتبعا لذلك حصل هذا المحضر على موافقة جميع أعضاء اللجنة ما عدى ممثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية لعدم التمكن من إيصاله نسخة من المحضر.

وافتتح الاجتماع من قبل سعادة نائب رئيس ديوان المراقبة العامة المساعد لشؤون الفروع/ عثمان بن عبدالرحمن اليحيا، نيابة عن رئيس الديوان معالي الدكتور/ حسام بن عبد المحسن العنقري، حيث رحب بأعضاء اللجنة وأثنى على جهودهم في رسم المخططات الاستراتيجية للمنظمة لتتواءم مع حاجيات الأجهزة الأعضاء في المنظمة والارتقاء بأدائها إلى صف الأجهزة المتطورة.

كما ألقى السيد/ محمد عبيد الدوسري رئيس اللجنة كلمة بهذه المناسبة تقدم فيها لمعالي الدكتور/ حسام بن عبد المحسن العنقري بالشكر والتقدير على تفضله باستضافته هذا الاجتماع وذكّر بالمواضيع التي يشملها جدول أعمال اللجنة، وأكد على الصبغة التشاركية التي تم اتباعها في إعداد مشروع المخطط الاستراتيجي إذ لم يتم الاكتفاء بتنظيم لقاء تشاوري دعيت له جميع الأجهزة بالإضافة رؤساء لجان المنظمة بل تم تعميم مشروع المخطط الاستراتيجي للفترة 2018-2022 على جميع الأجهزة لإبداء الرأي مما يعطي أكثر ضمانات لتنفيذه، كما ذكر بوجوب استكمال عناصر نموذج الإدارة الاستراتيجية للأقاليم الذي أعدّته مبادرة تنمية الإنتوساي من خلال ضبط المنهجية التي سيتم إتباعها لإعداد الخطة التشغيلية للمخطط ومتابعة التنفيذ.

وتقدم السيد/ منجي الحمامي المشرف العام بالأمانة العامة للمنظمة بالشكر والتقدير إلى معالي الدكتور حسام بن عبد المحسن العنقري وكافة أعضاء ديوان المراقبة العامة على جهودهم المبذولة لتوفير كافة الظروف المناسبة لإنجاح أعمال هذا الاجتماع ولحسن الإعداد والترتيب، وأشار إلى أن هذا الاجتماع يمثل فترة تقاطع بين المخططين الثاني والثالث للمنظمة وحرص اللجنة من الاستفادة من استنتاجات الفترة الماضية في الإعداد للفترة القادمة خاصة وأنه يلاحظ زيادة الوعي بأهمية التخطيط الاستراتيجي من خلال ارتفاع عدد الأجهزة التي قدمت خطتها التشغيلية لسنة 2017.

وبعد ذلك شرعت اللجنة في دراسة البنود المدرجة على جدول أعمالها وانتهت إلى ما يلي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال:

بعد أن استعرض رئيس اللجنة البنود التي وردت بجدول الأعمال تم اعتماده وفقا للتالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال.

البند الثاني: الاطلاع على تنفيذ الأجهزة الأعضاء ولجان المنظمة لأهداف الخطة التشغيلية لسنة 2017 وإبداء الملاحظات بشأنها وإعداد التقرير الذي سيعرض على المجلس التنفيذي السادس والخمسين.

البند الثالث: مناقشة الإطار العام للتقرير الشامل حول تنفيذ المخطط الاستراتيجي للمنظمة خلال الفترة 2013-2017 والعرض المقترح تقديمه في شأنه أمام المجلس التنفيذي السادس والخمسين.

البند الرابع: دراسة مقترحات الأجهزة الأعضاء ولجان المنظمة خول مشروع المخطط الاستراتيجي للفترة 2018-2022.

البند الخامس: الاستعانة بمبادرة تنمية الإنتوساي لإعداد الخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي للفترة 2018-2022 ومتابعة تنفيذها وتقديم التقارير بشأنها.

البند السادس: ما يستجد من أعمال:

- النظر في إعادة انتخاب أعضاء اللجنة.

البند السابع: تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للجنة.

البند الثاني: الاطلاع على تنفيذ الأجهزة الأعضاء ولجان المنظمة لأهداف الخطة التشغيلية لسنة 2017 وإبداء الملاحظات بشأنها وإعداد التقرير الذي سيعرض على المجلس التنفيذي السادس والخمسين:

عملا بقرار الجمعية العامة للمنظمة في دورتها الحادية عشرة وقرارات المجلس التنفيذي في اجتماعاته اللاحقة والمتعلقة بتكليف لجنة المخطط الاستراتيجي بقياس وتقييم النتائج السنوية لتنفيذ أهداف المخطط الاستراتيجي وإعداد تقرير سنوي يتضمن الانجازات والصعوبات التي اعترضت تحقيق الأهداف والحلول المقترحة من قبل اللجنة لتجاوزها، وبالتنسيق بين رئيس اللجنة والأمانة العامة عممت هذه الأخيرة في أواخر شهر نوفمبر 2017 على جميع الأجهزة الأعضاء بالمنظمة ورؤساء لجان المنظمة خطابا تطلب فيه مدها بإنجازاتها للخطة التشغيلية لسنة 2017 وفق النموذج رقم 2 المتعلق بتنفيذ الخطة التشغيلية، وقد وردت إلى الأمانة إجابات صادرة عن الأجهزة الأعضاء بكل من الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن بالإضافة إلى لجنتي المعايير المهنية والرقابية ولجنة الرقابة البيئية.

وقبل ان يستعرض الحضور النماذج المعبئة من قبل الأجهزة ذكّر رئيس اللجنة بالمنهجية المعتمدة لإعداد التقرير حول تنفيذ الخطة التشغيلية والتي تم اتباعها السنة الماضية والمتمثلة في عرض ومعالجة النماذج المعبأة من قبل الأجهزة لتحديد كيفية احتساب مؤشرات التنفيذ على أن يتولى أعضاء وفد ديوان المحاسبة بدولة الكويت استكمال الإحصائيات باعتبار أن بعض الأجهزة أرسلت خططها التشغيلية متأخرة، ثم واصلت اللجنة النظر في ما تم تنفيذه من قبل الأجهزة واللجان للوقوف على مدى الالتزام بالنماذج المقدمة لقواعد إعدادها وأثرها على الاحصائيات التي سيتم احتسابها والاستنتاجات التي سيتم استخلاصها حيث قدم كل عضو باللجنة ملاحظاته حول الخطة التشغيلية للجهاز التي كلف بدراستها، فلئن سجل تحسن في مؤشر عدد الأجهزة التي قدمت خططها التشغيلية إلا أن الالتزام بقواعد تعبئتها يستدعي التحسين ومن بين أسباب هذه الوضعية وخاصة بالنسبة للأجهزة الأعضاء بلجنة المخطط الاستراتيجي هو عدم مشاركة ممثليها باللجنة في إعداد النموذج، كما أن تعلق المشاريع المدرجة بالمخطط بأنشطة يتم تنفيذها من قبل الأجهزة ترتب عليه اختلاف في طريقة تنفيذ الهدف وتحديد الخطوات وقياس الانجاز، وأشار في هذا الخصوص رئيس اللجنة إلى أنه تم تلافي هذه الوضعية في مشروع المخطط الاستراتيجي للفترة 2018-2022 بتضمنه للبرامج والمشاريع التي ستتكفل هياكل المنظمة (لجان وأمانة عامة) بتنفيذها استجابة لحاجيات الأجهزة وبالتالي ستتابع كل لجنة تقييم انجازاتها بالنسبة لكل أولوية.

وفيما يلي تقديم لأهم الملاحظات:

- عدم ذكر معوقات أو سيناريوهات مما لا يسمح بمعرفة الأسباب والتدابير التي يعتزم الجهاز اتخاذها.
- مصفوفة غير متطابقة مع مصفوفة المنظمة مما يستدعي إعادة ترتيب الإحصائيات والمقارنات.
- الهدف التشغيلي مذكور فيه الهدف الفرعي وليس المشاريع حسب المطلوب.
- عدم الالتزام بشكل المصفوفة المعتمد.
- المشاريع متداخلة وغير محددة بنقاط.
- عدم استعمال التظليل المناسب لنسبة الإنجاز.
- دمج الأهداف الفرعية دون تحديد ارقامها في خطوات تحقيق الهدف.

وفي سبيل تفعيل وتأمين حسن تطبيق المخطط الاستراتيجي للأعوام 2018-2022 وتذليل الصعوبات التي رافقت تنفيذ المخطط السابق، ترى اللجنة ضرورة التأكيد على بعض التوصيات التي أوردتها سابقاً، إضافة إلى أهمية مراعاة التوصيات التالية:

1- التأكيد على أهمية اعتماد مفهوم "الإدارة الاستراتيجية" كسبيل للارتقاء بالعمل المؤسسي لدى المنظمة والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

2- حث الأجهزة العربية العليا للرقابة والمحاسبة على ضرورة الإسهام بشكل فاعل في توفير وسائل الدعم البشري والمالي للمنظمة العربية والأمانة العامة لتمكينها من القيام بمهامها، وتغطية تنفيذ المشاريع التي سوف يتضمنها المخطط الاستراتيجي 2018-2022.

3- العمل على تدارك الثغرات والصعوبات التي رافقت تنفيذ الخطط التشغيلية في السنوات السابقة والاستفادة من نتائج التقارير والعمل على تفعيل التوصيات.

4- التأكيد على ضرورة التزام الأجهزة واللجان بالمهل المحددة للإجابة على مراسلات الأمانة العامة ذات الصلة بموضوع التخطيط الاستراتيجي.

5- ضرورة مراعاة المستجدات المهنية الدولية واعتماد دليل مبادرة الإنتوساي للتخطيط الاستراتيجي عند وضع الأجهزة الرقابية لخططها الاستراتيجية مع التأكيد على مراعاة المخطط الاستراتيجي للمنظمة.

6- التأكيد على ضرورة حضور أعضاء لجنة المخطط الاستراتيجي اجتماعاتها، وتأمل اللجنة من الدول المستضيفة تسهيل مشاركة الأعضاء تمكيناً لهم من عقد اجتماعات مثمرة.

7- التأكيد على أهمية استمرار التعاون بين المنظمة ومبادرة تنمية الإنتوساي في مجال التخطيط الاستراتيجي واعداد الخطط التشغيلية وتقييمها.

8- ايلاء التقارير الخاصة بنتائج تنفيذ الخطة التشغيلية الاهمية القصوى وخصوصاً التقارير الفصلية لتحديد المشاكل والصعوبات والايجابيات المرافقة للتنفيذ وبما يؤمن تحديد الاسلوب الافضل للتنفيذ وتدارك الصعوبات من خلال اعداد تقارير دورية وعرضها في اجتماعات المجلس التنفيذي.

9- ضرورة توفير قواعد بيانات وفق نماذج محددة مسبقاً تكون منصة لإطلاق تقرير منسق وموحد قابل للقياس والمقارنة لتجميع نتائج تنفيذ المشاريع الخاصة بالمخطط الاستراتيجي على مستوى كل جهاز وفقاً للجدول الزمني الموضوع، وبما يؤمن انسيابية التوقيتات المحددة.

كما تعهد أعضاء وفد ديوان المحاسبة الكويتي بإعداد المقدمة وتجميع الاحصائيات المتعلقة بالإنجازات والاستنتاجات في تقرير متكامل يتم توزيعه على أعضاء اللجنة لإبداء الرأي ثم إصداره في صيغته النهائية.

وتوصي اللجنة باعتماد هذا التقرير والتوصيات التي وردت به وحث الأجهزة على العمل على تثمين المجهود المبذول في تنفيذ المشاريع واستكمال الاجراءات اللازمة لبلوغ الأهداف المرجوة.

البند الثالث: مناقشة الإطار العام للتقرير الشامل حول تنفيذ المخطط الاستراتيجي للمنظمة خلال الفترة 2013-2017 والعرض المقترح تقديمه أمام المجلس التنفيذي السادس والخمسين:

ذكر السيد/ محمد الدوسري رئيس اللجنة أنه باستكمال تنفيذ المشاريع المدرجة في الخطة التشغيلية لسنة 2017 تكون المنظمة قد أتمت تنفيذ مخططها الاستراتيجي الثاني الذي غطى الفترة 2013 – 2017 مما يستدعي إعداد وثيقة تبرز تطور المؤشرات خلال كامل الفترة وأهمية الانجازات المسجلة ويمكن أن تمثل مصدر معلومات للتخطيط للفترة المقبلة والاستفادة منه في التعامل مع الأطراف ذات العلاقة ومن بينهم المانحين.

وقدمت في هذا المجال السيدة/ نادية الحميمدي مخطط هذه الوثيقة ومحتواها والذي تضمن:

- كلمة رئيس المنظمة.
- كلمة الأمين العام.

- مقدمة لجنة المخطط الاستراتيجي.
- الرسالـــة – الرؤيـــة – الأهـداف.
- الـــدول الأعضـــاء.
- التعريف بالمنظمة – الجمعية العامة – المجلس التنفيذي – الأمانة العامة – اللجان.
- انجـازات وجهـــود المنظمـــة العربيـــة في تنفيـذ أهـداف المـخطط الاستراتيجـي.
- قصـص نجـــــاح.

وناقش الحضور الموضوع وتم الاتفاق على:

- اختصـار التعريـف بالمنظمـة.
- إدراج الهيكل التنظيمي للمنظمة عوضا عن تقديم تعريف لكل هياكلها.
- الاستفادة قدر الإمكان من المؤشرات الواردة بالمخطط وإبراز تطور أداء الأجهزة.
- إخراج التقرير في صيغته النهائية من قبل أعضاء وفد ديوان المحاسبة بدولة الكويت.

وتوصي اللجنة المجلس التنفيذي باعتماد هذا التقرير.

البند الرابع: دراسـة مقترحات الأجهزة الأعضـاء ولجان المنظمة خول مشـروع المخطط الاسـتراتيجي للفترة 2018-2022:

استهل السيد/ محمد الدوسري بتقديم عرض حول مراحل إعداد مشروع المخطط الاستراتيجي للفترة 2018-2022 ومختلف أولوياته بالإضافة إلى عرض مجالات التحسين التي يسعى المخطط الجديد إلى تغطيتها ثم تطرق إلى المؤشرات التي سيتم من خلالها قياس مدى تنفيذ الأولويات، وفي إطار المسار التشـــاوري الذي تم إتباعه و طبقا للخطة التي أقرتها اللجنة في اجتماعها الثامن الذي عقد بالجزائر خلال الفترة 20-21 يوليو 2017 عممت الأمانة العامة في البداية على رؤســـاء اللجان بالمنظمة ثم على جميع الأجهزة الأعضـاء بالمنظمة خطابا تطلب فيه الاطلاع وإبداء الرأي حول مشـروع المخطط الاسـتراتيجي للفترة 2018-2022، وتلقت الأمانة العامة إجابات صـادرة عن رؤسـاء اللجان ورؤسـاء الأجهزة بكل من الكويت والبحرين والجزائر والمغرب والعراق وعمان ومصـــر وقطر تمت دراســتها من قبل الحضـــور وخلصوا إلى الاستنتاجات التالية:

- جاءت إجابات رؤساء الأجهزة الأعضاء بكل مصر وعمان والكويت والمغرب وقطر والعراق وكذلك رئيسي لجنة المعايير المهنية والرقابية ولجنة الرقابة البيئية بدون ملاحظات مع تقديرهم للجهود المبذولة، وتقدم رؤساء الأجهزة الأعضاء بكل من الجزائر والبحرين ورئيس لجنة تنمية القدرات المؤسسية بملاحظات نورد ما تمّ قبوله ونقترح التعديلات التالية على مشروع النسخة التي أعدتها اللجنة فيما ستقدم توضيحات حول الملاحظات التي لم يتم قبولها في المرفق عدد (1) لهذا التقرير:

- الأولوية الشاملة 1 الهدف الفرعي 1-1:

- الاستغناء عن توجيه أنشطة التوعية إلى الهيئات الخاضعة للرقابة.
- يتم تعديل جملة (إقامة ورشة للقيادات العليا في الأجهزة الأعضاء) في السطر الأول مؤشر 1 إلى (عدد القيادات المشاركة من الأجهزة الأعضاء التي شاركت بورشة...).

- اعتماد مصطلح "أصحاب المصالح" بالنسبة لكامل وثيقة المخطط الاستراتيجي عوضا عن "الأطراف ذات العلاقة".

- الأولوية الشاملة 4 الهدف الفرعي 4-3 مساندة الأجهزة الأعضاء في إرساء آليات الجودة السطر قبل الأخير تعويض " عدد من الخبراء بالأجهزة" بـ"عدد من الخبراء من الأجهزة" مع إضافة في مستوى الأولوية الشاملة 5 الهدف الفرعي 5-2 يتم تعديل (في الأجهزة) في أول سطر إلى (من الأجهزة) وكذلك السطر الثاني "فريق ضمان الجودة " بإضافة في الهامش أنه يقصد به نفس الفريق المذكور في مستوى الهدف الفرعي 4-3.

وتقترح اللجنة على أعضاء المجلس التنفيذي اعتماد المخطط الاستراتيجي للفترة 2018-2022 في صيغته الحالية على أن يتم استكمال بقية المراحل وفق ما سيقرره المجلس من خطوات لاحقة.

ثم تمت مناقشة المراحل الموالية والمتعلقة بتحديد مسؤولية التنفيذ وإعداد مصفوفة التنفيذ والخطط التشغيلية والتي تستدعي توزيع الأولويات على هياكل المنظمة وتحديد المشاريع التي سيتم تنفيذها وهو ما سيتم اقتراحه بعد الاستئناس بأفضل الممارسات التي سيعرضها السيد/ عبدالحكيم بن الأزرق ممثل مبادرة الإنتوساي للتنمية في مداخلته موضوع البند الموالي.

البند الخامس: الاستعانة بمبادرة تنمية الإنتوساي لإعداد الخطة التشغيلية للمخطط الاستراتيجي للفترة 2018-2022 ومتابعة تنفيذها وتقديم التقارير بشأنها.

استهل السيد/ عبدالحكيم بن الأزرق عرضه بتقديم الشكر لدعوته حضور الاجتماع بما من شأنه أن يعزز تقاسم المعرفة بين مجتمع الإنتوساي وذكر أن مشاركته تندرج في إطار مواصلة مسار إعداد المخطط الاستراتيجي للمنظمة وفق نموذج الإدارة الاستراتيجية للأقاليم الذي أعدّته مبادرة تنمية الإنتوساي حيث سيتم التطرق إلى المراحل التالية:

- تنفيذ الاستراتيجية.
- تقرير الخطة التشغيلية.
- المراقبة والتقييم.

فبعد أن تم تحديد الأولويات والأهداف الفرعية وضبط المؤشرات لابد من تحديد من سيعهد إليه تنفيذ المشاريع المدرجة بالمخطط والتي قد تستدعي إعادة ترتيب الهيكل التنظيمي وصلاحيات هياكل المنظمة وهو يعتبر قرار استراتيجي هام باعتباره يمثل أحد ضمانات نجاح المخطط الاستراتيجي. ليضطلع بعد ذلك كل هيكل بضبط برنامج أو أكثر لتحقيق الأهداف الفرعية، وبعد ذلك تحديد المشاريع التي سيتضمنها كل برنامج، وتجدر الإشارة بأن المؤشرات تخص في حقيقة الأمر المشاريع التي تم إدراجها بالمخطط، وأكد السيد/ عبدالحكيم على ضرورة توفر هيكل يضطلع بإدارة توزيع الأهداف على اللجان والتحكيم بينها.

كما أفاد أن مرحلة تخطيط التنفيذ لابد من أن تحدد الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع والفترة التي سيتم فيها التنفيذ والتي يجب أن يراعى توزيعها على كامل فترة المخطط وبنسق منتظم لتفادي تجميع المشاريع في فترة محددة مما قد يؤثر على جودة انجازها مع خطر عدم توفير الموارد للتنفيذ، ولمزيد إحكام إدارة هذه المرحلة من التخطيط لابد على المنظمة من ضبط المخاطر التي قد تحول دون بلوغ المؤشرات المطلوبة وأهميتها كي يتم إيجاد الحلول لها مسبقا، وأشار في هذا الإطار إلى وجوب إعداد سجل للمخاطر يتم تحديثه باستمرار.

وخلص إلى أن مخرجات هذه المرحلة ستكون:

- إعداد هيكل تنظيمي للمنظمة.
- توزيع الأولويات حسب الهياكل.
- تضمين مصفوفة التنفيذ توزيعا للبرامج على كامل فترة المخطط والمشاريع واضحة المعالم.

- إعداد خطة تشغيلية لسنتين على الأقل ومفصلة حسب الاختيار شهر / ثلاثة أشهر...

- استحداث سجل للمخاطر.

تمّ تناول السيد/ عبدالحكيم مواصفات تقرير الخطة التشغيلية الذي يعتبر وسيلة للتواصل مع أطراف داخلية وخارجية على غرار أصحاب القرار بالمنظمة وكذلك الأطراف ذات العلاقة إما لتغيير سلوك أو لتحفيز نجاح، كما يأتي التقرير إجابة على مساءلة المنظمة حول مدى تحقيقها لما تعهدت به ويجب أن يركز على الأداء وليس تنفيذ الأنشطة فحسب أي تحديد القيمة المضافة التي حصلت للأجهزة ومكنها بالارتقاء بعملها، ولذلك يسمى هذا التقرير: تقرير الأداء والمساءلة.

ثم تطرق في الأخير إلى المراقبة والتقييم حيث أشار إلى وجوب توفر نظام معلومات يمكن من إعداد لوحة قيادة تمكن من متابعة تطور مؤشرات نشاط المشاريع للتدخل في الإبان، إلا أنه لابد من تقييم خارجي يعطي الإضافة ويكشف مجالات أخرى للتحسين قد لا يتفطن إليها صاحب القرار من داخل المنظمة، وقد أشار السيد/ عبدالحكيم أن الآي دي آي توكل في مناسبتين إلى مكاتب خاصة تقييم مخططها الاستراتيجي في منتصف مرحلة التنفيذ ونهايتها.

وتبعا لذلك تناقش الحضور الصيغ الممكنة لاستكمال مراحل إعداد الخطة التنفيذية للمخطط الاستراتيجي للفترة 2018-2022 واستئناسا بما تفضل بعرضه السيد/ عبدالحكيم فإن الحضور **يوصي اعتماد المراحل التالية:**

- **ضبط هيكلة جديدة تتماشى مع أولويات المخطط الاستراتيجي.**
- **تفويض المجلس التنفيذي كل من رئيس المجلس والأمين العام ورؤساء اللجان بتوزيع اولويات المخطط الاستراتيجي على الهياكل المكلفة بالتنفيذ.**
- **قيام هياكل التنفيذ بضبط البرامج والمشاريع.**
- **قيام لجنة المخطط الاستراتيجي بدراسة شمولية وتناسق البرامج والمشاريع والمؤشرات حسب أفضل الممارسات.**
- **العودة إلى الفريق المفوض في حال وجود حاجة للتحكيم بين الخيارات المطروحة في تحقيق الأولويات.**
- **تعميم مصفوفة التنفيذ والخطة التشغيلية على أعضاء المجلس التنفيذي لإبداء الرأي.**

- ضرورة توضيح الخطة الاستراتيجية الجديدة لرؤساء الاجهزة الاعضاء بالمنظمة وابعادها الرئيسية، وأن تقوم الأمانة العامة للمنظمة بأخذ دورها في هذا المجال.

البند السادس: ما يستجد من أعمال:

نص قرار المجلس التنفيذي رقم 2017/234 م.ت (55): حول تعديل اللوائح التنظيمية الخاصة بلجان المنظمة ".... تتألف لجان المنظمة بالإضافة إلى ممثل الأمانة العامة من تسعة أعضاء يتم تعيينهم بقرار من المجلس التنفيذي؛... ويعين أعضاء لجنة المخطط الاستراتيجي لمدة فترة المخطط الاستراتيجي، ويتاح للأجهزة بعد انقضاء هذه المدة إعادة تقديم ترشحها من جديد لعضوية اللجنة؛".

كما نصت اللائحة التنظيمية للجنة في فصلها الخامس: أحكام انتقالية المادة الثالثة عشرة – تواصل اللجنة عملها وفق التشكيلة الحالية ويعاد تشكيلها – بصفة استثنائية – من قبل المجلس التنفيذي الذي أوكلت إليه الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة اعتماد المخطط الاستراتيجي 2018- 2022 ، وابتداء من سنة 2022 من قبل المجلس التنفيذي الذي يعقد قبل الجمعية العامة.

البند السابع: تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للجنة:

يتم تحديد موعد الاجتماع بالتشاور والتنسيق بين الأمين العام ورئيس الجهاز المستضيف ورئيس اللجنة ووفق ما يقرره المجلس التنفيذي في اجتماعه السادس والخمسين حول الخطوات التالية لتنفيذ المخطط الاستراتيجي للفترة 2018-2022.

وفي ختام الاجتماع جدّد أعضاء اللجنة شكرهم وتقديرهم لمعالي الدكتور/ حسام بن عبد المحسن العنقري رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية على حسن الضيافة وتوفيره الظروف المناسبة لنجاح أعمال المشاركين في هذا الاجتماع.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
السيد/ محمد عبيد الدوسري	السيد/ منجي الحمامي